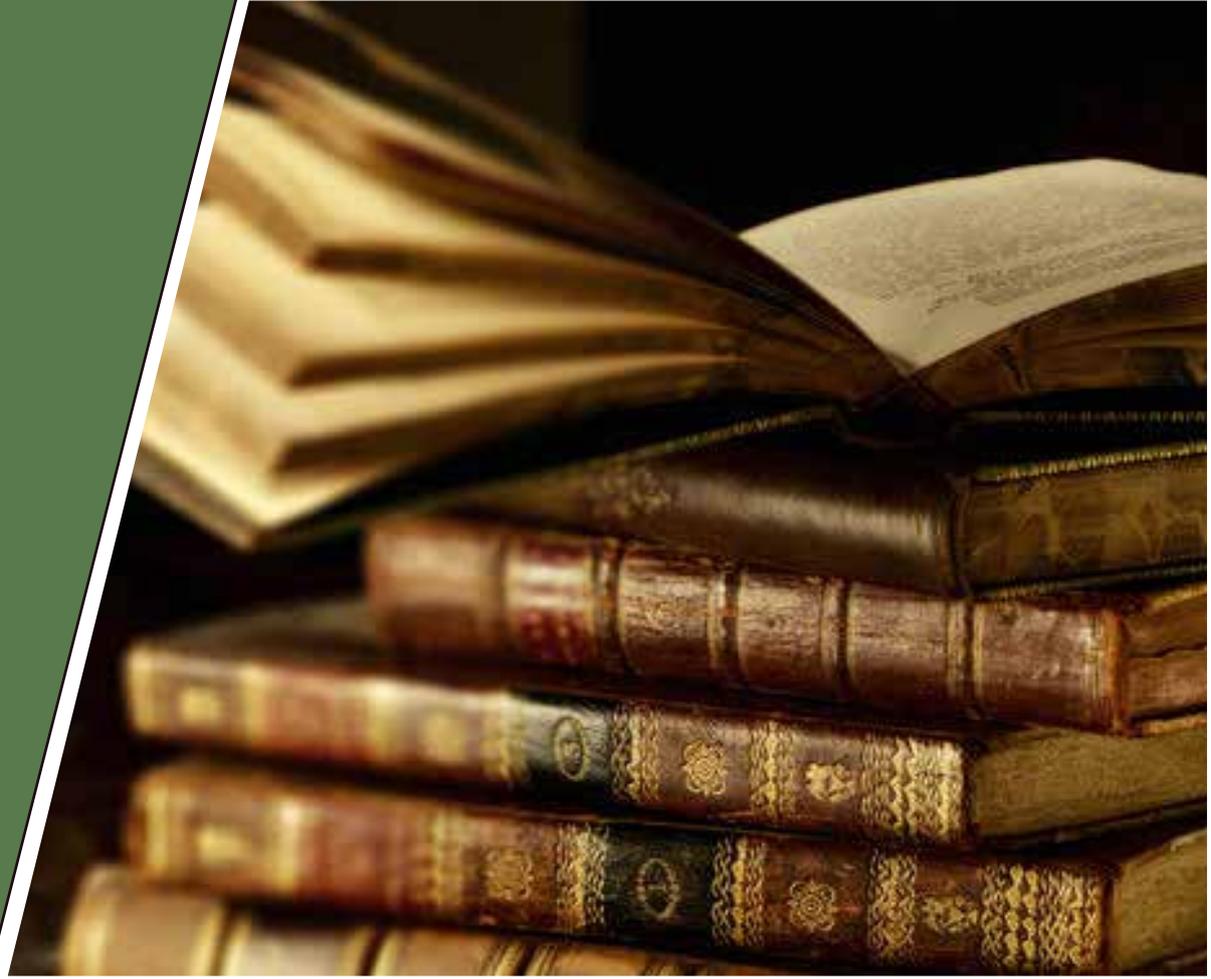


# هكذا زيف الإسلاميون التاريخ



سامي أبو داوود  
كاتب أردني

# الأحزاب الدينية الإسلامية..

## إلى متى؟



تجاه الدين والتدين، ما تزال هذه الجماعات تمارس تطرفاً ورعباً لمجتمعاتنا، سواء الذي يتعاطى منها السياسة؛ كالإخوان المسلمين ومن على شاكلتهم، أو الجماعات التي تستعمل العنف المسلح كالحركات السلفية الجهادية. والمقصود في حديثنا هنا، جماعات وأحزاب الإسلام السياسي التي تعمل على المسرح السياسي، وبترخيص قانوني، وفق قانون الأحزاب؛ أي الأحزاب التي تشارك في

حان الوقت لفتح ملف الأحزاب الدينية التي تتستر بالدين، وتدّعي النطق باسمه، فالحاجة ماسّة وملحة إلى حظر هذه الأحزاب والجماعات، التي ألحقت الأذى بالدين في المقام الأول، وبالناس في المقام الثاني؛ فقد زعمت هذه الأحزاب أنّها تأسست رداً على الاستعمار، والنزعات القومية، العلمانية والليبرالية، الكارهة للدين، بحسب رأيها، ورغم جلاء الاستعمار، وانحسار النزعات العلمانية

## «ما جدوى وجود أحزاب بمرجعيات دينية في مجتمع يمارس فيه المسلم، وغير المسلم، عباداته وشعائره بحرية؟»

الحزبية، التي حصلت على ترخيص وفق قانون أحزاب يرفض قيام الحزب على أساس ديني! وهناك دول أخرى تحظر على الإخوان المسلمين تعاطي العمل السياسي، مع أنّها، في الوقت عينه، تسمح لأحزاب دينية أخرى بالعمل السياسي والمشاركة في البرلمان، مع أنّها جميعاً - أي الأحزاب الدينية الإسلامية - تصدر عن أيديولوجية واحدة: هي تسييس الدين وتدين السياسة، بالتالي؛ لا فرق بين هذه الأحزاب والجماعات إلا في التكتيك المرحلي، أو أسلوب الخطاب الإعلامي؛ لأنّها جميعاً تهمل من المعين ذاته، وتستخدم الترسنة الفقهية عينها.

وقد يقال إنّ في أوروبا أحزاباً قائمة على أساس ديني؛ كالأحزاب المسيحية الديمقراطية، فلماذا لا يكون عندنا أحزاب ذات مرجعية دينية؟ وفي نظري؛ هذه مقارنة ظالمة، بل وقياس باطل؛ فالأحزاب المسيحية الديمقراطية الأوروبية كانت قد نشأت في أواخر القرن التاسع عشر، لحاجة اجتماعية إلى الحفاظ على بعض القيم المسيحية، بعد أن اكتسحت العلمانية الفضاء العام الأوروبي، ولكن مع اتجاه المجتمعات الأوروبية نحو العلمانية،

البرلمان أو مجالس الشورى، في الدول العربية والإسلامية.

فالتجربة التاريخية لجماعات الإسلام السياسي في الماضي، منذ حركة الخوارج، مروراً بحركات التشيع السياسي، حتى زمن الإخوان المسلمين، وباقي جماعات التأسلم السياسي، أثبتت أنّ رفع المصاحف على أسنّة الرماح على يد المحكّمة الأولى أسلاف حركة الخوارج، وشعار «الإسلام هو الحلّ»؛ الذي ترفعه جماعة الإخوان المسلمين، قد أدّى إلى ذبح الناس واستباحة حرماهم، بذريعة «إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ» كما قالت الخوارج، أو «الحاكمية» عند سيد قطب، كما أوقعت هذه الشعارات الدين في فخّ الدنيا، فتمّ اختطافه وتأميمه على يد هذه الجماعات، التي نقلته من عالم المقدس والقداسة المطلق، إلى عالم المدنس النسبي!

ورغم أنّ دساتير وقوانين بعض الدول العربية والإسلامية، تنصّ صراحة على عدم قيام الأحزاب على أسس دينية أو عرقية، إلا أنّها سمحت بوجود أحزاب إسلاموية، تتعاطى السياسة، كجماعة الإخوان المسلمين، أو أذرعتها

## «لا تملك هذه الأحزاب أيّ برنامج يساعد في حلّ مشكلات المجتمع؛ اقتصادياً أو سياسياً أو اجتماعياً»

الخراب والانقسام داخل المجتمع، سواء كان متجانساً مذهبياً ودينياً، أو متعدداً مذهبياً ودينياً.

وتأسيساً على ما سبق، نقول: أن لمجتمعاتنا أن تراجع موقفها من وجود الأحزاب الدينية، من خلال تفعيل مواد الدستور وقوانينه، التي تمنع قيام تشكيلات سياسية على أسس دينية، حماية وإنقاذاً لها من وحش الفوضى والتطرف باسم الدين.

كخيار أنقذها من الحروب الدينية، تعلمت الحياة فيها، وتأثرت بذلك الأحزاب المسيحية، فقبلت بالعلمنة كإطار عام وبالديمقراطية كثقافة ومنظومة حقوق، تشتمل الحرية الدينية، والمساواة بين المواطنين، والعدالة الاجتماعية، والتعددية الحزبية،... إلخ، وبالتالي هي لم ترفع شعارات دينية، ولم تدعُ إلى برنامج ديني يتضمن تطبيق التعاليم المسيحية؛ بل إنَّها تمتلك برامج سياسية واجتماعية تهدف إلى تحسين معيشة الناس، وفق سياسات الرأسمالية الاجتماعية، التي تؤمن التعليم، والرعاية الصحية، وتوفير فرص العمل ومكافحة البطالة، والحفاظ على قيم الأسرة، وبالتالي ليس لها من الدين إلا اسمه.

لذلك كله نتساءل: ما جدوى وجود أحزاب بمرجعيات دينية في مجتمع يمارس فيه المسلم، وغير المسلم، عباداته وشعائره بحرية؟ هذا من جهة.

ومن جهة أخرى؛ لا تملك هذه الأحزاب أيّ برنامج يساعد في حلّ مشكلات المجتمع؛ اقتصادياً أو سياسياً أو اجتماعياً؛ بل على العكس من ذلك؛ هي تُغرق المجتمع في وحل الحرب الشاملة، أو حرب الكلّ ضدّ الكلّ، فهي أينما ظهرت، حلّ

# الصراع على السلطة من دولة الخلافة

## إلى واقعنا المعاصر



رضي الله عنه، يكون الأربعة الراشدين قد تم اغتيالهم!!

بدأت أزمة السلطة مبكراً في تاريخ الإسلام والمسلمين، بعد وفاة الرسول، صلى الله عليه وسلم، حينما اجتمع المهاجرون والأنصار في سقيفة بني ساعدة؛ حيث جرت بين الطرفين سجالات ومرافعات حول أحقية كل طرف منهم بزعامة دولة

تُعد إشكالية الحكم والسلطة في التاريخ الإسلامي من أعوص المسائل التي طبعت مسيرة التاريخ الإسلامي؛ حيث إنَّ الصراع عليها، ومن أجلها، وبسبب غياب الآليات الواضحة لتنظيمها، قد أدى إلى اغتيال ثلاثة من الخلفاء الراشدين (عمر بن الخطاب، عثمان بن عفان، علي بن ابي طالب) رضي الله عنهم، وإذا قبلنا بعض الروايات التي تحدثت عن تسميم أبي بكر،

# «تعد إشكالية الحكم والسلطة في التاريخ الإسلامي من أعوص المسائل التي طبعت مسيرة التاريخ الإسلامي»

تشارك في اختياره، لذلك رفضت أن تدفع الزكاة، التي هي بمثابة الضرائب اليوم، وبالتالي أعلنت عصيانها وخروجها على السلطة الجديدة في المركز، فهي لم توافق على تسيد قريش دون غيرها من القبائل. ورداً على ذلك قام أبوبكر، رضي الله عنه، بإرسال الحملات العسكرية للقضاء على تمردتها؛ حيث إنه رأى في ذلك ردة سياسية توجب العقاب، لإرجاعها وإخضاعها لسلطة الدولة.

وفي عهد عثمان بن عفان، رضي الله عنه، أواخر سنوات حكمه، حدث تدمر في بعض أمصار الدولة (العراق ومصر) من تسلط أقرباء الخليفة واحتكارهم للموارد الاقتصادية، وبعد فشل الحوار مع ممثلي هذه الأمصار تطور الأمر إلى قتل عثمان سنة ٣٥ هـ، وأطلق المؤرخون المسلمون على هذه الحادثة مصطلح «الفتنة الكبرى».

تمت بعد ذلك مبايعة الإمام علي بن أبي طالب، رضي الله عنه، خليفة للمسلمين، غير أن قسماً من المسلمين لم يرض عن توالي الإمام علي، واتهموه بـ«التلكؤ» في الاقتصاص من قتلة عثمان،

المدينة؛ فالمهاجرون احتجوا باعتبارهم آل النبي وعشيرته، وبأن العرب لا ترضى الإمارة إلا لهذا الحي من قريش، بينما احتج الأنصار بأنهم أول من نصر وأزر الرسول، صلى الله عليه وسلم، وأول من أسلم، وإلى ديارهم كانت الهجرة.

وبعد سجالٍ طويل أوشك أن يؤدي إلى صدام بين الطرفين، تصدعت جبهة الأنصار، حين بادرت أطراف منها بمبايعة أبي بكر، رضي الله عنه، أميراً لدولة المدينة، وتبعهم المهاجرون، وما لبث أن التحقت بهم بقية الأنصار. وبذلك كانت بيعة أبي بكر، رضي الله عنه، «فَلْتَهُ وَفَى اللّٰهُ الْمُؤْمِنِينَ شَرَّهَا»، حسب تعبير عمر بن الخطاب، رضي الله عنه؛ أي كانت مفاجئة وغير مدبرة وقي الله فتنها.

وإذا أخذنا في الاعتبار أيضاً تمّنع أو تأخر الإمام علي بن أبي طالب، رضي الله عنه، عن البيعة، يتضح لنا عمق المأزق الذي اكتتف مسألة الحكم منذ بداية تأسيس دولة المسلمين الأولى.

وقد اعترضت بعض القبائل العربية على بيعة أبي بكر، رضي الله عنه؛ لأنها لم

# «مجتمعاتنا اليوم ما هي إلا أحد تجليات ذلك التاريخ التي تكشف عجز أسلافنا عن حل المشكل السياسي سلمياً»

وعمَّق الأزمة بدلاً من حلها، وبقي كل طرف على موقفه.

وبعد ذلك تم اغتيال الإمام علي، على يد عبدالرحمن بن ملجم الخارجي، وتولى الأمر من بعده ابنه الحسن الذي ما لبث أن تنازل لمعاوية عن الخلافة عام ٤١هـ، فسمي هذا العام «عام الجماعة».

إذن، فمنذ السقيفة بدأ الصراع على السلطة وتطور إلى صدام مسلح، وفي ذلك يقول الشهرستاني صاحب كتاب الملل والنحل (ت: ٥٤٨هـ) «أعظم خلاف بين الأمة خلاف الإمامة. إذ ما سُلَّ سيف في الإسلام على قاعدة دينية، مثل ما سُلَّ على الإمامة».

وقد امتدت سطوة السيف حتى العصور اللاحقة من تاريخ المسلمين؛ حيث غاب فقه التداول على السلطة، ولم تنجح المجتمعات المسلمة في وضع أسس عقد اجتماعي يكفل حل إشكالية الصراع على السلطة السياسية؛ حتى أن المؤلفات التي وضعها رجال وفقهاء الدين آنذاك فيما عرف بكتب «السياسة الشرعية» و «الأحكام السلطانية» و «مرايا الملوك» لم تساهم في تقديم حلول نظرية أو عملية

لذلك ساروا إليه في العراق، وكان قد نقل مركز الحكم إلى الكوفة، تقودهم السيدة عائشة، رضي الله عنها، والزيير بن العوام، وطلحة بن الزبير، رضي الله عنهما، والتقى الطرفان في موقعة عرفت بـ «حرب الجمل» العام ٣٦هـ، نتج عنها مقتل الزبير وطلحة، ونحو ثلاثة عشر ألفاً من الطرفين، وفي رواية عشرون ألف.

كذلك رفض معاوية بن أبي سفيان، والي الشام، أن يبايع الإمام علي، وطالبه بالقصاص من قتلة عثمان أولاً، وتطور الأمر بينهما إلى القتال؛ حيث التقى أهل العراق وأهل الشام في صيفين عام ٣٧هـ، ودارت بينهما معركة أدت إلى مقتل ما يقارب السبعين ألفاً من الطرفين. ولم يتوقف القتال بينهما إلا بعد رفع المصاحف على أسنة الرماح للمطالبة بتحكيم كتاب الله بينهما؛ حيث تم الاتفاق أن يحكم كل واحد من الاثنين -علي ومعاوية- رجلاً من جهته ثم يتفق الحكمان على ما فيه مصلحة للمسلمين.

التقى الحكمان في أذرح، تقع في محافظة معان جنوب الأردن؛ حيث كان أبو موسى الأشعري يمثل علياً، وعمرو بن العاص يمثل معاوية، إلا أن الاجتماع فشل

# «امتدت سطوة السيف حتى العصور اللاحقة من تاريخ المسلمين حيث غاب فقه التداول على السلطة»

التاريخية التي تنهي كافة الصراعات  
المذهبية والدينية والسياسية التي تنتمي  
للماضي البعيد.

تساعد في حل تلك المعضلة أو الإشكالية،  
بل إنها عملت على «شرعنة» الاستبداد  
السياسي الذي كانت تعايشه!

لذلك كله، فمجتمعاتنا اليوم ما هي  
إلاّ أحد تجلّيات ذلك التاريخ وصيرورته،  
التي تكشف عجز أسلافنا عن حل المُشكّل  
السياسي سلمياً وتوافقياً، ما أوقعنا في  
فخ العنف، وحرب الكل ضد الكل،  
حسب تعبير هوبز، وبالتالي عجزنا عن  
تخطي العائق والمأزق التاريخي، ففشلنا  
في التوافق على تَشْيِيدِ منظومة فكرية  
جديدة تتجاوز ذلك الموروث الثاوي في  
بنيتنا العقلية الجمعية، الذي يُشكّل وعينا  
وسلوكننا الاجتماعي والسياسي اليوم؛ حيث  
غدت أغلب مجتمعاتنا تعيش حالة «ما  
قبل الدولة» التي من أبرز سماتها تفشي  
القبيلة والعقيدة على حساب رابطة الوطن  
والمواطنة.

فانسداد أفق إمكانية إنجاز عقد  
اجتماعي جديد، وتَعَدُّرُ شيوع قيم الدولة  
المدنية العلمانية التي تكفل العدالة  
الاجتماعية للجميع، والمواطنة المتساوية  
في الحقوق والواجبات، أدى إلى شيوع ثقافة  
التعصب والتكفير والإرهاب؛ المعنوي  
والمادي، وغياب إستراتيجية التسويات

# مذبحة التراث على يد الإسلامويين



شعب أو حضارة، متعدّد ومتنوّع، سواء في المنطلقات أو النتائج، وهذا ما تجلّى وتمظهر في التراث الإسلامي، الذي تنوّعت مدارسه الفكرية والدينية والفلسفية؛ فمن الفرق الدينية والمذاهب الفقهية، إلى الفلاسفة، أو المتفلسفة، والأدباء والمتصوّفة... إلخ، الذين استندوا في آرائهم وأفكارهم ومعارفهم إلى النصّ الديني، أو العقل، أو المزج بين النصّ والعقل، ما أدّى إلى ولادة فرق دينية وأحزاب سياسية، وآراء فلسفية، وأبحاث علمية، حول الكون والإنسان، في

يُعرّف التراث بأنّه، كلّ ما ورثه الإنسان عن أسلافه؛ من معارف وعلوم وعقائد وفلسفات ومنجزات مادية، ساهم فيها كلّ أبناء الحضارة الواحدة، على اختلاف مشاربهم وميولهم؛ حيث يمثّل هذا التراث مسيرة أمةٍ أو حضارةٍ ما، عبر عصور وحقب مختلفة، كذلك كان التراث الإسلامي، الذي اشتمل على منظومات عقائدية للفكر الديني، وآراء ومقولات فلسفية، وأفكار سياسية، ومنجزات عمرانية. ومن المعلوم؛ أنّ تراث أمةٍ أو

# «انحاز الإسلام السياسي السني إلى المدرستين الأشعرية والحنبلية والإسلام السياسي الشيعي لنظرية ولاية الفقيه وتجليات المدرسة الإمامية»

فالإسلاموي يتفاخر، اليوم، بعظمة هذه الحضارة، من على منابر، ويفضلها على الأمم الأخرى، من خلال منجزاتها؛ الفكرية والعلمية، في مختلف العلوم، التي تحققت على يد كوكبة من أبناء هذه الحضارة، أمثال: ابن سينا، وأبو بكر الرازي، وابن الهيثم، والكندي، والمعري، وابن رشد، وابن عربي التوحيدي، وجلال الدين الرومي، وابن بطوطة، وابن المقفع، والجاحظ، وجابر بن حيان، والبيروني، وعباس بن فرناس، والخوارزمي، وابن طفيل، وابن باجة، والبتاني، والفارابي، ومسكويه، والمجريطي، وابن النفيس... إلخ. علماً أنّ هذا الإسلاموي يؤمن، في قرارة نفسه، أنّ هؤلاء جميعاً في نظره؛ إمّا «زنادقة» أو «ملاحدة»، وفي أحسن الأحوال «مبتدعة» تُعدّ آراءهم طعناً في الإسلام!

إذاً، لماذا هذا الفصام في النظر إلى التراث الإسلامي؟! فيما أن يكون هؤلاء العلماء من أبناء هذا التراث، ومن طلائع المبدعة والواعية، التي دشنت بدايات تأسيس العلوم النظرية والطبيعية في الحضارة الإسلامية، التي سطعت شمسها على بلادهم، وعلى الحضارات الأخرى المجاورة لها، فكان لإبداعاتهم تلك السبب

شئى التخصصات، شكّلت في مجموعها ما سمّي لاحقاً «التراث الإسلامي».

وفي عصرنا الراهن، تعاطى الإسلامويون، ومن شايعهم، مع هذا التراث بطريقة انتقائية فجّة، أفضت إلى اختزاله في مدرسة فكرية واحدة، واستبعاد تراث المدارس الفكرية الأخرى؛ حيث انحاز الإسلام السياسي السني إلى المدرستين؛ الأشعرية والحنبلية، وتجلياتهما الفكرية والعقائدية والسياسية، كذلك يفعل الإسلام السياسي الشيعي، حالياً، بانحيازه لنظرية ولاية الفقيه، وتجليات المدرسة الإمامية، وبذلك استبعد تراث المعتزلة والفلاسفة، والعلماء، والمتصوّفة الكبار، والفرق الإسلامية الأخرى المخالفة.

والسؤال الذي نطرحه، هنا، على الاتجاه الإسلاموي، ومن سار على نهجه؛ كيف لكم أن تفأخروا بوجود حضارة إسلامية، وفي الوقت نفسه تصادرون، أو تقصون، تراث تيارات فكرية وعلماء كان لهم الدور الرئيس، إن لم يكن الأهم، في تشييد الحضارة الإسلامية، وبزوغ نجمها؟

# «الاختزال والانتقائية للتراث الإسلامي في مدرسة واحدة واستبعاد المدارس الأخرى أدّى إلى شروع النزعة الإقصائية»

ولا بعلمها، فالمسلمون حين اشتغلوا ببناء القصور الفارهة، وتعلّم الفلسفة والمنطق والطبيعات، وركنوا إلى الدنيا، واستهانوا بالعلوم الشرعية، رماههم الله بالدواهي والمصيبات، فالفهم الفهم، فإنّ الإسلام لم يأتِ لعمارة الدنيا إلا بالطاعات!

وتأسيساً على ما سبق، نخلص إلى أنّ هذا الاختزال والانتقائية للتراث الإسلامي في مدرسة واحدة، واستبعاد المدارس الأخرى، وآراء الفلاسفة، والمفكرين، والعلماء، الذين بحثوا وفكّروا في اللامفكّر فيه، أدّى إلى شيوع النزعة الإقصائية، التي من ثمارها المُرّة التي نحصدّها الآن؛ نزعات التعصّب، والتكفير، والأفق الضيّق الذي تمارسه جماعات الإسلام السياسي، ومن سار على دربها وفكرها، وتبّنت سردياتها، التي تدّعي امتلاك الحقيقة المطلقة للدين والدنيا، كما أفضى هذا الاختزال إلى فقر فكري مدقع، ضيّق خيارات أبناء الحضارة الإسلامية، وأضاع عليهم فرصة توظيف مدارس فكرية عقلانية، كان من الممكن لها أن تسهم في تغيير زاوية النظر والفهم، للدين والتديّن، وإشاعة رؤية فكرية أكثر إنسانية للكون والوجود.

الرئيس الذي جلب احترام الحضارات الأخرى للحضارة الإسلامية، إمّا أن تنزع عنهم صفة انتمائهم لهذا الدّين، ولهذه الحضارة، فيحذفون من التراث الإسلامي، فلا يبقى أي معنى لتفاخر الإسلامي بوجود حضارة إسلامية.

غير أنّ هناك صنفاً آخر من التيار الإسلامي، كان أشدّ وضوحاً، وتساوقاً مع نفسه، ومع الفكر الديني عامة، في تعامله مع التراث الإسلامي؛ حيث وصف العلماء، الذين قامت على عواتقهم الحضارة الإسلامية، بأنهم «زنادقة» و«ملاحدة» و«كفرة»، لا داعي لعلومهم النظرية، أو الطبيعية، لأنّ العلم الحقيقي، في نظره، هو العلم الشرعي فقط، الذي يشتمل على العلوم الدينية فقط، وما عداه لا حاجة لنا إليه، وليس له نفع يعود على الدين وأهله، فهو بذلك يختصر الأمر علينا، ويكشف لنا عن الوجه الحقيقي للفكر الديني الإسلامي، بكافة طبعته وألوانه؛ فيطالب بتعلّم العلوم الشرعية فقط ودراستها، التي من خلالها قامت الفتوحات الإسلامية، وتمكّنت من نشر الدين الإسلامي في البلاد المفتوحة، وبأنّ الحضارة الإسلامية لا تقاس بعمران الدنيا

# كيف أصاب الناطقون بلسان السماء

## الإصلاح



أو من المشتغلين بالدراسات والعلوم الإنسانية؛ حيث توصلت هذه البحوث والدراسات، إلى تعارض ما سُمِّي «حدّ الردة»، مع نصوص القرآن التي نصّت صراحة على عدم الإكراه في الدين، ومع التجربة التاريخية لنبيّ الإسلام، عليه السلام، وخلفائه من بعده. لكن رغم هذه المراجعات، إلّا أن سدنة المقدس، ومن كل المذاهب الإسلامية، رفضت هذه

تعدّ مسألة «حدّ الردة» مثلاً صارخاً على جمود الفكر الديني الإسلامي تجاه عملية الإصلاح الديني، وإعادة النظر في الأحكام التي تتصادم مع ظاهر نصوص القرآن، أو مع التطور التاريخي لواقع المسلمين اليوم؛ فمعلوم أنّ موضوع حدّ الردة قد طرح للدرس والمساءلة، على يد ثلّة من المفكرين والباحثين؛ سواء من المشتغلين بالدراسات والعلوم الدينية،

## «كيف ينادي الإسلاميون بأستاذية العالم وهم لا يجروون على مراجعة حكم الردّة الذي مضى عليه أكثر من ألف عام؟!»

والحق أنّ من يتأمر على الإسلام، هم أنفسهم، بعقليتهم الجامدة التي لا تكلف نفسها عناء البحث، أو على الأقل، الأخذ باجتهادات رجال دين من بين صفوفهم، ليسوا علمانيين، استطاعوا أن يرفعوا الحرج عن الدين، وذلك بإعادة النظر في أحكام وفتاوى تشكّل عقبة أمام المسلم، في أن يتعايش ويتصالح مع واقعه الحاضر.

ولهذا كلّه؛ فإنّ شريحة واسعة من الباحثين في شؤون التراث والدراسات الإسلامية، ليسوا متفائلين بما يسمى «الإصلاح الديني»، بسبب سدنة الدين نفسه، الذين يعارضون أية محاولة للإصلاح الديني، أو تطوير أحكامه العملية بما يتوافق وواقع الناس، والتغير الحضاري الكوني، فالناطقون بلسان السماء، ليست لديهم إرادة الإصلاح؛ بل إنهم يقفون حجر عثرة في طريق من يجتهد، سواء صدر هذا الاجتهاد من بعض المنتسبين لطبقتهم الدينية، أو من خارجها؛ ففي كلتا الحالتين، هم ضد «التغيير» قانون الوجود ومبدأه الأسمى.

إذاً، يكمن الخلل في عقم المنهج المعرفي للفكر الديني، بكافة فروعه وطبعاته وتجلياته ومؤسساته، نظراً إلى

القراءات الجديدة لعقوبة المرتدّ عن الإسلام، وظلّت تتعبّد بنصوص رجال الدين الأوائل الذين أفتوا بقتل المرتد، استناداً على مرويات منسوبة للنبي، تعارض ظاهر النصوص القرآنية.

والسؤال الذي نطرحه هنا على سدنة المقدّس، كيف لكم أن تبادوا بصلاحيّة الإسلام لكلّ زمان ومكان، وأنتم تجمدون عند أحكام وفتاوى صدرها رجال اجتهدوا في الدين، فقرروا عقوبة إزهاق روح إنسان أراد تغيير معتقده الديني؟ رغم أنّه حقّ كفلته له النصوص القرآنية والتجربة التاريخية (السنة العملية) لنبي الإسلام، فما أنتم عاجزون عن تخطّي رأي شيوخكم في مسألة واحدة، تعدّ من أهم حقوق الإنسان في عالمنا المعاصر، فكيف بكم ترفعون شعار «الإسلام هو الحل»، و«الدولة الإسلامية العادلة»، و«أستاذية العالم»، وأنتم لا تجروون على مراجعة حكم مضى عليه أكثر من ألف عام؟!!

ورغم ذلك؛ فإنّ أكثر ما يثير العجب من هؤلاء السدنة وطلّائهم، من جماعات الإسلام السياسي، هو أن يرفعوا عقيرتهم ضدّ ما يسمى بـ«الإسلاموفوبيا»، والمؤامرة التي تحاك على الإسلام من أعدائه!

# «إذا لم توضع أسس تكفل حقَّ الفرد في حرية المعتقد ستبقى مجتمعاتنا تئنُّ تحت وطأة إرهاب حراس الله في الأرض»

النقدي العميق، الذي يقوم على السؤال، والمسائلة، للآراء والأحكام والمقولات، التي أنتجها الفاعلون الاجتماعيون على مسرح تاريخ الفكر العربي والإسلامي. فهم أسرى الماضي وحده، بكلِّ ما جاء فيه، ولا يخدعنا قولهم المخاتل الذي يتبجحون به، بأنَّهم مع فتح باب الاجتهاد؛ لأنَّهم حراس الماضوية، وعبادة ما قاله السلف، بعجره وبجره، لدرجة أنَّهم فاقوا الديانة الشامانية في تقديس أسلافها.

وتأسيساً على ما سبق: لم يبقَ لنا أمام هذه الإشكالية المستعصية، إلاَّ اجترح حلَّ يكون المنقذ من الضلال الإسلامي، وأطروحاته؛ وذلك بأن تقوم الدولة والمجتمع، وبوعي تام، بوضع أسس عقد اجتماعي جديد، يكفل حقَّ الفرد في حرية العقيدة والمعتقد، وحرية الدين والتدين، على النحو الذي لا يكون فيه لأحد سلطة إكراهية على خيارات الفرد الاعتقادية، وبغير ذلك ستبقى مجتمعاتنا تئنُّ تحت وطأة إرهاب حراس الاعتقاد الدوغمائي، ووكلاء الله في الأرض.

توحَّش خطابه الأيديولوجي، وديماغوجيته، وتهافت أطروحاته ضدَّ الإنسان، حتى وصل هذا العقم والكساح العقلي إلى المؤسسات الدينية، التي تدَّعي الوسطية والتجديد والإصلاح الديني، رغم أنَّها لا تختلف بنويماً عن دعاة الإسلام السياسي والأسلمة، فالفرق بينهما هو فرق في الدرجة لا النوع.

لا يخدعنا قولهم المخاتل الذي يتبجحون به، بأنَّهم مع فتح باب الاجتهاد؛ لأنَّهم حراس الماضوية، وعبادة ما قاله السلف

لذلك؛ لا نرجو خيراً من جماعات وأحزاب الإسلام السياسي، ودعاة الأسلمة، أو من المؤسسات الدينية التقليدية، الرسمية وشبه الرسمية، في إحداث نقلة إصلاحية في مسائل الدين والتدين، ما داموا يختبئون خلف تفسيرات وآراء فقهية، أدَّت بمجموعها إلى تشكيل وعيهم، ولا وعيهم، الجمعي، بالتالي؛ ما عاد فكرهم المنغلق على ذاته، يستطيع الفكك من هذه الترسنة التراثية، التي انطبعت في عقولهم كخريطة ذهنية جيوفكرية سميكة، عصية على التغيُّر والتغيير. وهذا كلُّه أدَّى بها إلى العجز والكساح العقلي، عن إدراك أهمية الفكر

# التاريخ إذ يتعالى على الزمان فيغدو مقدساً!



عصمة شخوصه وأحداثه؛ أي إنه أصبح  
من لوازم الإيمان!!

ولقد أحدث الناطقون بلسان السماء  
من أسلافنا قديماً، والإسلاميون حديثاً،  
هذه البدعة؛ عندما اخترعوا نظرية عدالة  
الصحابة جميعاً (السنة)، أو عصمة آل

يماهي أصحاب الفكر الديني  
الإسلاموي بين الإسلام، وتاريخ المسلمين،  
ما يؤدي إلى تقديس تاريخنا، وعدّه جزءاً  
من الدين؛ أي «تدين التاريخ»، وبالتالي،  
لا يجوز التعرض له، بالمساءلة والنقد  
والدرس، وهذا الإلحاق للتاريخ -ك تجربة  
بشرية- بالنص المقدس، أدّت، وتؤدي، إلى

## «أحدث الناطقون بلسان السماء من أسلافنا والإسلاميون حديثاً هذه البدعة عندما اخترعوا نظرية عدالة الصحابة جميعاً أو عصمة آل البيت»

وقد تم تدشين هذه النظرة العصومية لتاريخنا، المتماهية مع الدين، في عصر التدوين، ونشأة المذاهب الكلامية والفقهية، في القرن الهجري الثاني؛ أي بعد ظهور الإسلام بمائة وخمسين عاماً، على الأقل.

فعندما انقسم المتكلمون إلى مدارس فكرية وأحزاب سياسية متصارعة: سنة، شيعة، معتزلة، خوارج، مرجئة،... إلخ، أعادوا قراءة الإسلام وتاريخ المسلمين، بأثر رجعي، مستندين إلى مرويات وصلتهم، صنعها ونسجها رواة لهم أهواء، وتحزبات، وميول، فوقع الخلط والتماهي المقصودان، لنصرة أدلجة ذلك الفقيه أو المتكلم، لتوظيفها في السجال الفكري، والصراع على الشرعية السياسية والدينية آنذاك، فانتقل الصراع بذلك، من ميدانه السياسي والاجتماعي إلى ميدان الدين والمقدس.

وامتدّ تدين التاريخ ليشمل كل الدول التي نشأت في تاريخ الإسلام والمسلمين؛ الخلافة الراشدة، الدولة الأموية، الدولة العباسية، الدولة الفاطمية، الدولة المملوكية، الدولة العثمانية، بحيث إنّه

البيت، ومن سار في فلكهم من الصحابة (الشيعة)، وبذلك غدت هذه المقولات، أو النظريات الفقه-كلامية، من أسس الاعتقاد المذهبي لكلا الطرفين، ومن ثمّ التعالي بها فوق التاريخ البشري؛ حيث تعدّ أفعال هؤلاء الصحابة، وتابعيهم، وتابعي تابعيهم، معصومة، أو هي جزء من حركة الدين وصيرورته، وتحققه في الزمكان، لذلك من يجرؤ على تحليل صراعاتهم ونقدها، فهو يستيخ حمى الدين، ويعدّ مهرطقاً أو زنديقاً!!

لذلك عدّ الناطقون بلسان السماء، أنّ ما اصطلح عليه في كتب التاريخ والسير والملاحم بأنّه «الفتنة» أو «الفتن»، أو ما جرى بين الصحابة، من قتال وصراع، على السلطة السياسية في صدر الإسلام الأول، وما تلاه من صراع على الحكم، بين بني أمية وبني العباس، وصولاً إلى آل عثمان الأتراك، ما هو إلاّ خلاف تم بين أختيار اجتهدوا وأولوا، فلهم أجرهم، بالتالي؛ لا يجوز اتهام أيّ واحد من هذه الحقب، أو نقدها وتحليلها؛ لأنّها أدمجت ضمن دائرة المقدس، فالشوائب إن وجدت هي مدسوسة، ولا يجب تصديقها.

## «نحن نعاني من ثقل هذه الأدلوجة التي ماهت بين الدين والتاريخ حيث لا نستطيع تحليل أية حقة من حقب تاريخنا»

واتهامات تصل درجة الكفر والتكفير، فالنظرة التقديسية تلك منعت نقد تاريخنا وأحداثه؛ لأنّه غدا من صميم الدين، رغم أنّه من صنع البشر!!

وقد تغذى الإسلام السياسي اليوم، ومن شايعه، على هذه الأدلوجة الفقهية القديمة، واستعملها كترسانة فقهية وعقدية، لتوظيفها في صراعه، ضدّ مجتمعه ودولته الوطنية، والآخر المخالف له، فوقع بذلك في أسر الماضوية، التي عدّها المثال والنموذج الذي يجب أن نسير عليه.

إنّ تقديس التاريخ، وإدماجه في الدين، عطّل النقد، وأدّى إلى التطرف والتعالى، والشعور بالزهو المبالغ فيه، وإلى شيوع أدلوجة الاصطفاء، والأمة المنقذة للعالم، وتهميش الآخر ومعاداته؛ بل ومهاجمته في عقر داره بحجة جهاد الطلب أو الدعوة؛ لأنّه ينتمي إلى دار غير دار الإسلام، فهو ينتسب لدار الكفر، التي اخترعها سدنة الدين، وحرّاس الاعتقاد؛ لإرضاء السلطة السياسية آنذاك، وإشباع نهمها في الحصول على الربيع، والتوسع، مُلبسين ذلك كله، لبوساً دينياً، رغم أنّه؛ أي التاريخ، شأنٌ دنيوي، لا علاقة له بالدين والمقدّس.

لا يجوز انتقاد هذه الدول، أو الأسر التي حكمتها؛ لأنّ تاريخها هو تاريخ ومسيرة الإسلام نفسه، وبذلك أصبحت غزواتها وفتوحاتها وحروبها من الدين، وفي سبيل الدين، ولأجله، خالصة لوجه الله، وليس لها أيّة أهداف؛ سياسية، أو اقتصادية، أو اجتماعية!

ومن هذه التجربة البشرية، المتعالية على الزمكان، صاغ الناطقون بلسان السماء، آنذاك، القواعد والأصول، العقائدية والسياسية، لعلوم الدين؛ أي إنّ التاريخ وما حدث فيه، أصبح من مصادر العقيدة والفقه، فاشتقت منه المقولات والأحكام التي صارت ديناً يجب التعبّد به، أو السير على خطاه، فهذه القرون خير القرون، وبالتالي؛ هي الأصل الذي يجب أن نعود إليه، وننهل منه.

لذلك كلّه؛ نحن نعاني الآن من ثقل وطأة هذه الأدلوجة التي ماهت بين الدين والتاريخ؛ حيث إنّنا لا نستطيع تحليل أيّة حقة من حقب تاريخنا، أو تفكيك مقولة من مقولات أصحاب المذاهب، التي صاغوها نتيجة ظروف وسياقات تاريخية ما، إلا بعد دفع أثمان كبيرة،

# فتوحات أم استعمار!؟



في التاريخ الإسلامي عبر الفتوحات (الفتوح).

وإذا تتبعنا حركة الفتوحات التي قامت بها الدولة العربية الإسلامية، زمن الخلفاء الراشدين، مروراً بدولة بني أمية، وبني العباس والسلطنات التي تفرعت عنها، والدولة الفاطمية، وبني أمية في الأندلس، وصولاً إلى دولة آل عثمان الأتراك، نجد أنها قد توسعت شرقاً في بلاد فارس وما تلاها من بلدان، وغرباً في شمال المغرب وأوروبا، فضمت بذلك

شغل موضوع الجهاد حيزاً مهماً في كتب الفقه الإسلامي وأدبيات جماعات الإسلام السياسي، وقد اختلط في بحثه ودرسه النصّ بالتاريخ (مسيرة الدولة العربية الإسلامية)، وفصل الفقهاء في تعريفه وأنواعه، بحيث تجلّى في نوعين اثنين هما: جهاد الدفع: الذي يتعلق بالدفاع عن الوطن (دار الإسلام) في حال تعرض لغزو خارجي، وجهاد الطلب: وهو طلب العدو في عقر داره (دار الكفر) حتى يُسلم أو يعطي الجزية أو يُقاتل، وتحقق هذا النوع من الجهاد

## «على الناطقين بلسان السماء قراءة تاريخ انتشار الإسلام بعيون جديدة والتخلص من فقه التوسع»

إذاً، الجهاد الذي يتحقق عن طريق الفتوح، هو بغرض نشر دين الله، لا لاحتلال شعوب أخرى، وكل أرض فتحها المسلمون، أو سيطروا عليها، تصبح جزءاً من دار الإسلام، حتى لو خرجت لاحقاً نتيجة مقاومة أهلها واستردادهم لبلدهم، كما حدث في شبه جزيرة إيبيريا (إسبانيا والبرتغال)، حين غزاها المسلمون وضمّوها لدار الإسلام تحت قيادة بني أمية، وأطلقوا عليها «الأندلس»، التي هي عند إسلاميّ اليوم «الفردوس المفقود»، أو (فلسطين الثانية)؛ حيث لا يزالون يطمحون بإعادتها إلى حضان دار الإسلام، بعد أن استرجعها أهلها من العرب المسلمين، الذين حكموها لثمانمئة عام تقريباً!!

لكن، كيف يتم هنا احتلال أراضي الغير، واعتبار ذلك واجباً مقدساً، بينما تعد حملات الفرنجة (الحملات الصليبية) قديماً، والاستعمار الأوروبي حديثاً، اعتداءً واحتلالاً يهدف إلى القضاء على الإسلام والمسلمين؟

نعم صحيح، ما قاله المستشرق غوستاف لوبون: «لم يعرف التاريخ فاتحاً أرحم من العرب»، لكنّه -في نهاية المطاف- فتح وغزو واستعمار، حتى لو كان أقلّ ظلماً من باقي الفتوحات والاحتلالات، هذا

أراضي شاسعة إلى حكم المسلمين، كما جلبت أعداداً كبيرة من الأسرى والسبائا إلى حواضر الدولة؛ حيث تمّ اصطفاء السبائا كملك يمين، والمتاجرة بالأسرى في أسواق النخاسة كعبيد، كما صودرت خيرات البلاد المفتوحة لصالح الدولة الفاتحة، التي امتلأت خزائنها بالأموال الوفيرة.

والسؤال الذي يتبادر هنا: هل هناك فرق بين الفتح والاستعمار؟

يجادل الناطقون بلسان السماء، والموقعون عن رب العالمين، ومن تشرّب نهجهم، بأنّ هناك فرقاً شاسعاً بين مفهوم الفتح والاستعمار، فما قام به المسلمون هو السيطرة على بلاد جديدة، بهدف نشر دين الله وتحقيق عدالة السماء! هذا رغم أنّ مفهوم الفتح يعني «التغلب والتملك»؛ أي ضمّ البلاد المفتوحة إلى الدولة الفاتحة، وهو عين مفهوم «الغزو» الذي يعني: «السير إلى العدو، ومحاربتة، وقتاله في عقر دياره، رغم إرادة أهله، بينما يعني الاستعمار في نظر هؤلاء السدنة: احتلال شعب لشعب آخر لأغراض سياسية واقتصادية وعسكرية واستيطانية»؛ أي أنّه اعتداء على شعوب الأرض وهو على النقيض من الفتح!!

# «الفتوحات الإسلامية حتى لو كانت أقل ظلماً من باقي الفتوحات والاحتلالات تبقى في نهاية المطاف غزواً واستعماراً»

وهذا يصدق على أوروبا الشرقية التي ضمها العثمانيون لسلطنتهم بالقوة العسكرية، وكانت النتيجة إسلام القليل من أهلها، رغم حجم القوة التركية؛ بل إن سمعة الإسلام قد تضررت من عنف السلطنة تجاه الشعوب الأوروبية التي أصبحت ديارها جزءاً من دار الإسلام!

قد يبدو أن ما يطلق عليه الفتح أو الاستعمار يقوم على منطلق التوسع والهيمنة والضم، وهذا شأن كل الإمبراطوريات، قديماً وحديثاً، وليست حالة تفردت بها الدولة العربية الإسلامية، وهذا لا يعيب الإسلام، بقدر ما يعيب الناطقين باسمه، لأنهم يجعلونه؛ (أي الفتح واستعمار بلاد الآخرين) من الدين وفي سبيل الدين، وهو ما أدى إلى شيوع مقولة «الإسلام انتشر بالسيف».

لذلك؛ على الذين ينطقون بلسان السماء، أن يقرؤوا تاريخ المسلمين، وكيفية انتشار الإسلام بعيون جديدة، حتى ينقذوا الدين من مكر التاريخ وأطماعه، ويخلصوه من فقه التوسع والاحتلال (الاستعمار) الذي يلعنونه ليل نهار.

إذا سلمنا بسلمية كل الفتوحات؛ لأننا لو نبشنا في تاريخ بعض جهات الفتوح التي قام بها المسلمون، كالهند، على سبيل المثال لا الحصر، التي اجتاحتها الغزنويون والغوريون وباقي السلالة المغولية التركية، لتبين لنا فداحة الأمر، وبشاعة حجم القتل الذي ارتكبه هؤلاء تحت ذريعة نشر الإسلام، بينما كان الهدف الحقيقي التوسع وتشبيد الإمبراطوريات.

نعم، كان هناك فائض القوة التي تريد التوسع، وهو منطلق الإمبراطوريات القديمة والحديثة، أما دين الله فيبلغ بغير ذلك السبيل؛ فمعلوم لدى الجميع أن مئات الملايين من سكان شرق آسيا، كانوا قد دخلوا الإسلام عن طريق التجار العرب القادمين من اليمن، من خلال حسن التعامل، والتصاهر مع سكان هذه البلاد، دون اللجوء للجيش والفتوح، وفي معرض ذلك يقول المؤرخ حسين مؤنس، في كتابه «الإسلام الفاتح»:

«إن كل البلدان التي فتحت بالسيف انحسر عنها الإسلام، والتي فتحت بالدعوة السلمية ثبت فيها».

# صورة المجتمع .. عندما يُزيّف

## الإسلامويون التاريخ



أمعنا النظر في أحد أهم المراجع التراثية، وهو كتاب «الأغاني» لأبي الفرج الأصفهاني، الذي وصفه ابن خلدون بقوله: «وقد ألف القاضي أبو الفرج الأصفهاني، وهو ما هو، كتابه (الأغاني) جمع فيه أخبار العرب وأشعارهم وأنسابهم وأيامهم ودولهم، وجعل مبناه على الغناء في المائة صوت التي اختارها المغنون للرشد، فاستوعب فيه ذلك أتم استيعاب وأوفاه. ولعمري

تبدو صورة المجتمع الإسلامي تاريخياً، في كتب التراث، على غير ما ينقلها دعاة الإسلاموية في أدبياتهم؛ فالمتتبع لكتب الأدب العربي، وكتب التاريخ، يجد وصفاً وانعكاساً، حقيقيين لما كانت عليه حياة المجتمع آنذاك؛ حيث عاش أبناء المجتمع الحياة وفق شروطها الإنسانية، لا وفق محددات وضعها رجال دين، أو فقهاء نصوص، فعلى سبيل المثال: إذا

## «تضمن كتاب الأغاني مرويات تاريخية عن الأحوال الاجتماعية، والسياسية، والفكرية، في تاريخ العرب قبل الإسلام وبعده»

وتسويغ شرب الخمر، ونقل أخبار المجون والمنكرات.. إلخ، وذلك كله؛ لأنهم لم يتقبلوا فكرة وصف أحوال المجتمع العربي والإسلامي (كمجتمع بشري)؛ فهم يظنون، أن هذا المجتمع كان ملائكيًا، ليس فيه فرح بالحياة أو ولع بها، على النحو الذي عاشته بقية المجتمعات البشرية، لذلك رفض هؤلاء كل الكتب والمؤلفات التي سطرها جهابذة الحضارة العربية والإسلامية، عن أحوال مجتمعات هذه الحضارة، ومسيرتهم في التاريخ.

فالصورة التي أراد، ويريد، حراس الاعتقاد تكريسها، تتمثل في الأطروحة الآتية: إنَّ المجتمع العربي، بعد ظهور الإسلام، تحوّل إلى كائنات نورانية، لا تنتمي لعالم البشر؛ حيث أصبح أفرادها لا يسمعون الموسيقى، ولا يخالطون النساء، ولا يتقاتلون على الحكم، فهم رُهبان بالليل فرسان بالنهار!، وقد انتقلت هذه الأدلجة وراثيًا، إلى الإسلاميين في عصرنا، فقاموا بتأليف الأدبيات الدينية التي تحث على التريفة الطهرانية، التي تلغي نوازع الإنسان، وحقّه في مباحج الحياة، وذلك كله في سبيل الآخرة؛ لأنّ الدنيا جنة الكافر!

إنّه ديوان العرب وجامع أشتات المحاسن التي سلفت لهم في كلّ فنّ من فنون الشعر والتاريخ والغناء وسائر الأحوال، ولا يعدل به كتاب في ذلك فيما نعلمه، وهو الغاية التي يسمو إليها الأديبُ ويقفُ عندها، وأنى له به».

ولقد تضمن كتاب الأغاني مرويات تاريخية عن الأحوال الاجتماعية، والسياسية، والفكرية، في تاريخ العرب قبل الإسلام وبعده، وصولاً إلى عصر الأصفهاني، في القرن الرابع الهجري؛ حيث يلحظ الدارس لهذه الموسوعة، أنّها ترسم صورة تاريخية بشرية، لتجربة إنسانية خالصة للمجتمع العربي والإسلامي حينذاك، كما أنّها تُظهر لنا طبيعة الحياة التي عاشها أسلافنا، وهي على ما يبدو أفضل من اليوم؛ بسبب انسجامهم مع ذاتهم، التي لم تكن تعاني من ذهنية التحريم، أو ثنائية الحلال والحرام التي أقحمها، وبأسلوب فحجّ، الناطقون بلسان السماء في عصرنا الراهن.

ورغم الجهد الخلاق في هذا السفر الكبير، إلاّ أنّه لم يُعجب الموقعين عن ربّ العالمين، في الماضي والحاضر؛ فقد هاجم هؤلاء الأصفهاني، واتّهموه بالفسق

# «رغم الجهد الخلاق في سفر الأغاني للأصفهاني إلا أنه لم يُعجب الموقعين عن رب العالمين في الماضي والحاضر»

الدنيا، وذلك كله في سبيل الاستحواذ على  
الدنيا والآخرة معاً.

إنَّ حجم التزييف والتدليس كان  
كبيراً، وأدلجة التاريخ وتديينه، وصلاً إلى  
مستويات غائرة في الوعي واللاوعي، بحيث  
تشكّل عقلاً جمعياً، على مقاس ومقاصد  
حرّاس الاعتقاد، أعاق مجتمعاتنا عن تحقيق  
مشروعات التحديث في المجال الاجتماعي  
والثقافي؛ بل وأبقاها محكومة بسيرة السلف،  
التي اخترعها لنا الوعاظ والمتفقهون، على  
مدى قرون من الهندسة العقلية والبرمجة  
الذهنية.

ولا يعدّ كتاب الأغاني الوحيد الذي  
يصور أحوال المجتمع العربي والإسلامي  
على حقيقتها وصورتها؛ بل أغلب المؤلفات  
التي نقلت أخبار حركة ذلك المجتمع،  
تحدثت باللسان ذاته، والحال نفسها،  
التي نقلها الأصفهاني، وهي على النقيض  
مما ورد في كتب الوعاظ والمتفّهين، الذين  
رسموا صورة مغايرة، تتمثل في مجتمع عربي  
وإسلامي، ملائكي لا بشري.

المسلم اليوم يعاني، بسبب  
التربية والبرمجة الأيديولوجية التي رسّخها  
الإسلامويون، وعلى رأسهم جماعة الإخوان

وهذا كله، يطرح مسألة التزييف  
الذي مارسه، ويمارسه، الناطقون بلسان  
المقدس قديماً وحديثاً، وأثر ذلك في  
مجتمعاتنا التي أصبحت تعاني من الفصام  
النكد، بين الواقع المعيش الذي نتج  
عن التطور التاريخي، وتقدم الحضارة  
الإنسانية، والمثال الذي نسجه هؤلاء في  
عقولهم وكتبهم. فالمسلم اليوم يعاني،  
بسبب التربية والبرمجة الأيديولوجية التي  
رسّخها الإسلامويون، وعلى رأسهم جماعة  
الإخوان المسلمون، عندما تحكّموا في تأليف  
المناهج التربوية المدرسية والجامعية،  
وكتب الوعظ والزهد الدينية التي تدمّر

# الإسلام السياسي وصناعة الكراهية



مما ساهم في تشكيل وتعميم ثقافة الكراهية من خلال استدعاء نصوص دينية ومواقف تاريخية، ونزعها من سياقها التاريخي وتوظيفها عبر خطاب متطرف يستند على ترسانة فقهية وتراثية، تتضمن مفاهيم ومصطلحات نحتت علي يد فقهاء الدين في عصور مختلفة، تنص صراحة على كراهية الآخر المختلف عنها، من قبيل: البدعة والردة والزندقة والالحاد والكفر.

وبذلك صنعت ماكينة الإسلام السياسي من خلال صياغتها لخطاب تضمن

تمكّن تيار الإسلام السياسي من اختطاف الدين الإسلامي وتاريخ العرب والمسلمين، وتوظيفه أيدولوجياً لصناعة ثقافة كراهية الآخر المختلف عنه في الدين والمذهب والفكر؛ وقد ساعده في ذلك - تاريخياً- تحالفه مع بعض أنظمة الحكم، التي سمحت له بإعادة تشكيل وعي وثقافة المجتمع، وذلك لضرب الاتجاهات العلمانية المناوئة للطرفين: كالليبراليين واليساريين؛ حيث استطاع الإسلاميون بقيادة جماعة الإخوان المسلمين من السيطرة المنهجية على التعليم ومؤسسات المجتمع الأهلي،

## « أدت سيطرة الإسلام السياسي إلى تماهي قطاعات واسعة من المجتمع ، مع مشروع الأسلمة الذي ينطوي على استعلاء على الآخر يقود لكراهيته »

تماهي قطاعات واسعة من المجتمع - بوعي أو بدون وعي- ومن شرائح حاصلة على تعليم عال وذات وضع اقتصادي جيد، مع مشروع الأسلمة الذي ينطوي على استعلاء وتفوق على الآخر يقود لكراهيته والنظرة الدونية له. لذلك لا نندهش من تساوق بعض مجتمعاتنا مع خطاب الإسلام السياسي؛ سواء الإخواني أو الجهادي، وذلك بفضل غسيل أدمغة الناس على مدى عقود على يد دعاة الأسلمة الحركيين والمستقلين؛ حيث يمكن أن نطلق على هذا التأثير ما يمكن تسميته «بالمجتمع العميق».

وامتدَّ أثر صناعة خطاب الكراهية إلى فضاءات وعوالم أخرى كعالم الغرب الأوروبي من خلال سيطرة جماعات الإسلام السياسي بكافة أطرافها؛ المتطرف منها في الظاهر؛ كالسلفية الجهادية، أو المتطرف المتستر بلحاف المؤسسات الدعوية والطلايية والخيرية والحقوقية كالأخوان المسلمون، والدعاة الجدد المستقلين، على منابر المساجد والمراكز والمؤسسات التي تدير شؤون الجاليات المسلمة، الأمر الذي ساهم في غربة واغتراب المسلم عن مجتمعه المهاجر إليه، والعيش في حالة من الفصام النكد، تمثلت في صراع وتمزق هوياتي بين انتمائه لمجتمع علماني يقوم على المساواة

واستبطن هذه المفاهيم والمصطلحات، مكنها من التسرب والتغلغل الى العقل الجمعي للمجتمع وإعادة تشكيل وعيه ولا وعيه، وحقنه بثقافة الكره والتعالي تجاه الآخر المسلم وغير المسلم، وكان لهذه السيطرة على المجال العام وفضائه، ومن خلال التحالفات القديمة والجديدة مع بعض نظم الحكم، أو من خلال استثمار غياب العدالة الاجتماعية والشفافية والتنمية الاقتصادية وقمع الحرية الفردية وتهميشها، الأثر الكبير في تسهيل مهمة خطاب الكراهية والتحاق شرائح واسعة من الفقراء ومتوسطي الدخل بجماعات الإسلام السياسي، فتشكَّلت الحاضنة الاجتماعية والشعبية العريضة له، مما ساعده على أن يكون ظاهرة مهيمنة في أكثر من مجتمع عربي وإسلامي.

وقد أدت سيطرة الإسلام السياسي الحركي المنظم وغير الحركي، أو كل من يتبنى مشروع ما يسمى بـ «أسلمة المجتمع» من مؤسسات دينية رسمية أو شعبية أو دعاة مستقلين على الفضاء العام وشحنه بمفاهيم «الدولة الدينية» و«الخلافة» و«حكم الشريعة» و«أستاذية العالم» و«الإسلام دين ودولة»، و«أسلمة العلوم والمعارف» و«أسلمة الاقتصاد»... الخ، إلى

## «سيطرت جماعات الإسلام السياسي بكافة أطيافها على منابر المساجد والمؤسسات التي تدير شؤون الجاليات المسلمة بالغرب لنشر خطاب الكراهية»

الثام عن الآليات والأدبيات التي يعمل بها، والكشف عن روافده التي يستقي منها قوته؛ سواء أكانت روافد فقهية تراثية ذات سياقات تاريخية خاصة بها لمراجعتها وتحليل مضامينها ومدى ارتباطها بمصالح الفئات التي أنتجتها واستفادت منها، أو مادية حياتية تتعلق بالبيئة الحاضنة له والمتمثلة في الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومعالجتها من خلال تحقيق التنمية الشاملة التي من أهم أركانها: العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص وحقوق المواطنة والحرية الفردية؛ أي لا بد أن تتساقق المعالجة الفكرية المتعلقة بتفكيك خطاب الكراهية عند الإسلام السياسي والتعرف على أدبياته وروافده، مع المعالجة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في تناغم وتكامل، وذلك لسحب البساط من تحت أقدام دعاة خطاب الكراهية لعزلهم عن حواضنهم وبيئتهم الاجتماعية التي اعتاشوا وما زالوا يعتاشون عليها.

وحقوق المواطنة وسيادة القانون والحرية الفردية، وبين وعيه وانتمائه الديني الذي شكلته له جماعات ودعاة الإسلام السياسي، وفي نظري أنّ الدول الغربية تتحمل جزءاً من شيوع ظاهرة الكراهية؛ لأنّها سمحت لحركات الإسلام السياسي بحرية الحركة فيها؛ بل ووفرت الحماية لرموزها ودعاتها بحجة حقوق الانسان!!، أو لتوظيفها -أحياناً أخرى- لأغراض استخبارية لخدمة مصالحها الاستراتيجية في الداخل والخارج، وكانت نتيجة ذلك انفجار العنف المقدس في وجه هذه المجتمعات على شكل عمليات إرهابية دموية، استعدت الغربيين على الإسلام كدين وعلى المسلمين كجالية ترفض الاندماج أو العيش المشترك وفق قيم العلمنة الأوروبية.

إن تمكن تيار الإسلام السياسي من اختطاف الدين لصالح أجندته المتمثلة في سراب ووهم «الدولة الدينية»، جعل وحش الكراهية يغزو مجتمعاتنا وعقول أفرادها؛ حيث اندغموا في مشروع المتأسلمين بوعي زائف ويقين دوغمائي مكن هذا التيار من استباحة الفضاء العام لمجتمعاتنا والسيطرة عليه، وليس هناك من سبيل لإخراجه منه، إلا بتفكيك خطابه وإماطة